British officials and the administration of the Iraqi state during the Mandate era 1921-1932: A documentary study of the powers and privileges

Lecture. Hatem Mohsin Gabr, PHD
Educational Supervisor Ministry of Education/General Directorate of Education in Baghdad Rusafa-2
Drry4300@gmail.com

DOI: 10.31973/aj.v3i139.2284

Abstract:
After occupying Iraq in the First World War, Britain tried to preserve its interests and position, as it mobilized British officials who held positions of advisors and experts to manage the affairs of Iraq during the Mandate era, in order to turn Iraq into a British colony, and laid the foundations of the administrative, financial and judicial systems in the country, without seeking the assistance of With his sons, as these employees legislated for themselves wide privileges and powers, but King Faisal I made a great effort to get rid of them, through legislation that stipulates reducing their powers and putting an end to the privileges they enjoyed, and this study attempts to shed light on British employees and what they were receiving from Wide salaries, privileges and powers during the occupation and mandate eras in light of Iraqi documents.
Keywords: employees - assignment - the British - privileges - powers

الموظفون البريطانيون وإدارة الدولة العراقية في عهد الانتداب (١٩٢١– ١٩٣٢): دراسة وثائقية في الصلاحيات والامتيازات

م.د. حاتم محسن جبر
مشرف تربوي/ وزارة التربية
المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية
Drry4300@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

حاولت بريطانيا بعد احتلالها العراق في الحرب العالمية الأولى، المحافظة على مصالحها ومركزها، اذ حشدت الموظفين البريطانيين الذين شغلوا مناصب مستشارين وخبراء لإدارة شؤن العراق في عهد الانتداب، لأجل تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية، ووضعوا أسس الأنظمة الإدارية والمالية والقضائية في البلاد، من دون الاستعانة بأبنائه، اذ شرع هؤلاء الموظفون لأنفسهم امتيازات وصلاحيات واسعة، لكن الملك فيصل الأول بذل جهدا كبيرا للتخلص منهم، من خلال التشريعات التي تنص على تقليص صلاحياتهم ووضع حد للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وتحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على الموظفين

البريطانيين وما كانوا يتقاضونه من رواتب وامتيازات وصلاحيات واسعة خلال عهدي الاحتلال والانتداب في ضوء الوثائق العراقية.

كلمات مفتاحية: الموظفون – الانتداب – البريطانيون – الامتيازات – الصلاحيات برسي كوكس – الملك فيصل الأول

المقدمة

حشدت بريطانيا عدداً كبيراً من الضباط السياسيين والإداريين لإدارة شؤون العراق بعد احتلاله في الحرب العالمية الأولى، إذ أصبح السير ارنولد ويلسون وكيل الحاكم المدني العام لغاية عام ١٩٢٠، فيما حل محله السير برسي كوكس الذي شغل منصب أول مندوب سامي بريطاني في العراق منذ عام ١٩٢٠ حتى انتماء العراق الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

حاولت بريطانيا المحافظة على مصالحها ومركزها في العراق من خلال الموظفين البريطانيين الذي شغلوا مناصب مستشارين وخبراء وقاموا بوضع أسس الأنظمة الإدارية والمالية والقضائية في البلاد، من دون الاستعانة بأبناء الوطن في الإدارة المدنية، بل استندوا فيها إلى مجموعة من القوانين البريطانية، من أجل تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية لخدمة مصالحها الاقتصادية والعسكرية، ولذلك شرع هؤلاء الموظفون لأنفسهم امتيازات وصلاحيات واسعة في وقت كانت ميزانية العراق تعاني من نقص كبير، وتحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على الموظفين البريطانيين وما كانوا يتقاضونه من رواتب ضخمة وامتيازات كثيرة وصلاحيات واسعة خلال عهدي الاحتلال والانتداب في ضوء الوثائق العراقية.

أولاً: الموظفون البريطانيون في عهد الاحتلال البريطاني للعراق: حقوقهم وامتيازاتهم

أعلنت الحرب العالمية الأولى في الأول من آب ١٩١٤، فأخذت القوات البريطانية تتهيأ لاحتلال جنوب العراق، وقد رافق السير برسي كوكس (P. Cox) هذه القوات، بصفته الضابط السياسي الأول، وقد أوكلت إليه حكومة الهند المهام الخاصة بالأمور الإدارية والسياسية في العراق، لخبرته السابقة، حينما كان يشغل منصب المقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى. (كوكس و دوبس، ١٩٥١، صفحة ٣٢) وبعد احتلال البصرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ ألقى كوكس خطاباً باللغة العربية، أعلن فيه عن اهتمام حكومة الهند بتشكيل الإدارة المدنية للمدينة بعد زوال جهاز الإدارة العثمانية من المنطقة (علي، ٢٠٠٨، الصفحات ٨٠-٨١)، وقد باشر كوكس بتشكيل جهاز الإدارة المدنية من العسكريين البريطانيين والهنود، وقد برر كوكس ذلك العمل بقوله "ان البلاد بحاجة الى ماكنة إدارية تتطلب الاستعانة بالموظفين البريطانيين والهنود" وخلال الأيام الأولى لاحتلال البصرة ، صدرت أوامر القيادة العسكرية باستبدال عنوان وظيفة كوكس من الضابط السياسي الأول إلى رئيسا للحكام السياسيين (**Chief Polit Cal officers**)

ووضع عدداً من ضباط الجيش تحت أمرته ، للعمل في الشؤون الإدارية المدنية. (كوكس و دوبس، ١٩٥١، صفحة ٣٥)

واختار برسي كوكس عدد من الموظفين البريطانيين بالتشاور مع قائد القوات البريطانية في العراق، لتشكيل جهاز الإدارة المدنية في البصرة أولاً، وأوكلت إليهم المهام الأتية: (الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ١٩٥٧، صفحة ١١٤)

أ- مهام أمنية وإدارية للحد من حالة الفوضى المتمثلة في مهاجمة المؤسسات الحكومية.

ب- توفير احتياجات القوات العسكرية.

ج- تقديم خدمات أساسية لمواطنين وحل مشاكلهم وتأمين العلاقة بين السكان المحليين والمحتلين البريطانيين ، وفي الوقت نفسه باشر كوكس بتدريب ملاك من الموظفين البريطانيين والهنود على مؤسسة الشرطة ، التي شكلت في ضمن جهاز الإدارة المدنية، وعهد بإدارتها إلى الرائد براون لو (Brown Low)، الذي منح صلاحيات واسعة لتحقيق الأمن في البلاد وضمان سلامة القوات البريطانية في العراق (ويلارد ايرلاند، ١٩٤٩، صفحة ٤٨)، فضلاً على متابعة الأحوال الصحية وشؤون البلدية، وكذلك متابعة استحصال الضرائب والغرامات البلدية المفروضة [١].

وبعد احتلال بغداد في ١١ آذار ١٩١٧، اهتمت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق بتشكيل الإدارة المدنية فيه، إذ قسمت البلاد على خمس عشرة وحدة إدارية ، أطلق عليها اللواء (Divison) يرأس هذه الألوية حكام سياسيون (Political Officers) ويرتبط بها أربعون قضاء ويدير كلا منها مساعد حاكم سياسي (Political Officer Assistant)، وتم تعيين حكام عسكريين (Covermors Military)، في المدن الرئيسة (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ١٢٨٧/١)، وأصبحت إدارة مناطق العراق المحتلة بيد مندوب مدني يرتبط بوزارة شؤون الهند، وله مساعدان أحدهما للشؤون القضائية، والآخر للشؤون الإدارية[٢]، وقد استخدمت بريطانيا عددا من هؤلاء الحكام ومساعديهم من الهند ومصر والسودان وعدن، وحددت مهامهم بتطبيق القوانين في مناطقهم الإدارية، ومساعدة السلطات العسكرية ، والعمل على حل المنازعات بين القبائل، وجباية الضرائب [٣].

---

[١] دار الكتب والوثائق، **وسنرمز لها د. ك. و**، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ٢٠٩٩/٣٢٠٥٠، موضوع الحلقة تقارير إدارية ، ١٩١٦ – ١٩١٨، و ٥٣ ، ص٣٥٩.

(2) Report of Administration for 1918 of derision and districts of the occupied territories in Mesopotamia administration report (Baghdad, 1918), p. 119.

(3) Ibid: p. 120.

كما أنشأت السلطات البريطانية في كل منطقة من المناطق العشائرية، مجلساً عشائرياً يتكون من ثلاثة رجال من رؤساء العشائر ومدني واحد، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل أسبوع وخصص لأعضائه راتب مقداره ٣٠٠ روبية [٤].

ويبدو أن هذا المجلس تكمن أهميته في العمل على حل الدعاوى البسيطة ليتخلص منها الضباط السياسي، لأنه من الصعب كان النظر في كل الأمور التي تخص المنطقة، ولكن كان هناك تعاون بين الحكام السياسيين وشيوخ العشائر، كل في ضمن منطقته لتجنيد الشباب العراقيين في قوة الشبانة (Lieve). (كوكس و دوبس، ١٩٥١، صفحة ٣٧)

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ازداد عدد الموظفين البريطانيين في العراق ، حيث وصل في بغداد وحدها ٢٧٨١ موظفاً بينهم ١٨٩عراقياً فقط (نظمي، ١٩٨٥، صفحة ٢٠٤)، وبلغ عدد موظفي دائرة الحاكم السياسي خمسين موظفاً بريطانياً[٥]، اذ وصل إلى العراق ومن مختلف المستعمرات البريطانية عدد من هؤلاء الموظفين للعمل في المؤسسات الإدارية في البلاد ومنهم بارلباي (Parlpy) وماي (Mei) في المالية ، وبونهام كارتر (Bonhom Charter) ودروار (Drower) وبيل (Bell) ونورتن (Norton) للقضاء ، وباتي (Battay) وكايري ايفاني (Kairi Iphani) للطب، وسفرايت (Sefrite) للكمارك ، وكونس (Cones) وبرسكوت (Prescott) لجهاز الشرطة، ووبدز (Weidz) للعقار والأراضي. (لونكريك، ١٩٨٨، صفحة ١٧٨)

ومن الموظفين البريطانيين بصفة حاكم سياسي او معاونه من مختلف المدن العراقية ومنهم براون (Broun)، وبري (Barry)، وبلفور (Belfore)، ودالي (Daly)، وهوكر (Hoker)، وهاي (Hay)، وهيجوك (Hedgeck)، وجاردان (Jardine)، وجفري (Jeffey)، ولويد (Loid)، ولونكريك (Longrigg)، وميك (Male)، وتاولر (Towler)، وثوبري (Thorbery)، وبولي (Ploy)، وتومبسون (Tompson)، وينغت (Winget)، وستيس (Stees) وغيرهم [٦].

وبعد قيام الثورة العراقية الكبرى في الثلاثين من حزيران عام١٩٢٠، عملت بريطانيا على اتخاذ جملة من الإجراءات لتخفيف حدة السخط عليها، ومن أبرزها إقصاء (أرنولد ويلسون) وتعيين بدله (برسي كوكس) ثم رأس الجهاز الإداري في العراق (ويلسون، ١٩٦٩، صفحة ١٥٧)، والذي وصل إلى بغداد في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠. (ويلسون، ١٩٦٩، صفحة ١٥٨)

---

(4) Ibid: p. 122.

(٥) د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، الموظفون البريطانيون ١٩١٨ – ١٩٢٠، رقم الملف ١٢ ، ص١٣٠.

(٦) المصدر نفسه ، ص١٧٨ -١٧٩.

وكانت الحكومة البريطانية قد استدعت برسي كوكس من طهران ليشغل منصب أول مندوب سامي بريطاني في العراق عام ١٩٢٠ – ١٩٢٣، وأوكلت إليه مهمة معالجة الموقف المتأزم في العراق، وإخماد نار الثورة المتأججة بالروية والحكمة، ثم العمل على تنفيذ الترتيبات الإدارية الجديدة. (كوكس و دوبس، ١٩٥١، صفحة ٤٤)

ومن أجل تنظيم العمل الإداري في العراق اعتمد برسي كوكس على خمسة من الموظفين البريطانيين بصفة أمناء سر وهم:

١. العقيد سليتر (Slater) مسؤولاً عن أوجه النفقات والإشراف على الميزانيات والعملة والكمارك والقضايا التجارية والصحف والمطابع.
٢. العقيد هويل (Howell) مسؤولاً عن الإيرادات وتسجيل الأراضي والمسح، والري، والزراعة، والبلدية.
٣. السكرتير القضائي اليسر يونهام كارتر، مشرفاً على المحاكم والقوانين والأوقاف
٤. السكرتير الصحي العقيد باتاي (Battay) مشرفاً على الشؤون الصحية والحجر الصحي، ونقل رفاة الموتى وقوافل الحج والسجون.
٥. سكرتير الأشغال العامة العميد اتكينسون (Atkinson) ويشرف على مشاريع السكك الحديد، وميناء البصرة والرعي ووسائط النقل.

لقد بلغ عدد الموظفين البريطانيين حتى عام ١٩٢٠ حوالي ٦٤١٠، كان من بينهم ١٠٢٢ من البريطانيين و٢٢١٦ من الهنود، والباقي من العراقيين الذين كانوا يشغلون الوظائف الدنيا، كالخدمية مثلاً، والتي ليس لها أي دور مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية، إذ أصبح الموظفون البريطانيون يهيمنون على المناصب المهمة في الدولة، وكانت الدوائر جميعها تحت رئاستهم، مما أسهموا في تثبيت المصالح البريطانية في العراق. (لونكريك، ١٩٨٨، صفحة ١٧٩)

ولكن ثورة العشرين الوطنية في العراق أجبرت السلطات البريطانية على ضرورة منح العراقيين مقدراً من حقهم في إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم، لذلك تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن النقيب، وقد تألفت من ثمانية وزراء. (نظمي، ١٩٨٥، صفحة ٢٠٤)

ومن أجل أن تكتسب الوزارة صفتها العربية لا البريطانية، طلب الحاكم المدني البريطاني من رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب توجيه الدعوة إليه بنفسه. (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، الصفحات ١٦/١ –١٧)

وبدورها عينت بريطانيا إلى جانب كل وزير عراقي في الحكومة المؤقتة مستشارا بريطانيا وهم (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، صفحة ١٧/١): جون فلبي (John

Philby) لوزارة الداخلية، ولايونيل سمث (Loyonil Smith) لوزارة المعارف، ويوفهام كارتر للعدل وسليتر للمالية والتجارة، وسنت جون تلنسن للمواصلات والأشغال، وأيدي (Aidi) للدفاع، ونورتن (Norton) للصحة.

وفي ٢٥ تشرين الثاني من العام نفسه، اقترح مستشار وزير الداخلية جون فلبي بتشكيل لجنة من مستشاري المالية والعدل والأشغال والمواصلات والمعارف، مهمتها " كيفية الرد على التساؤلات السياسية التي يثيرها المواطنون في العراق الآن وفي المستقبل ". (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، الصفحات ١/١٧-١٨)

والحقيقة ان عنوان اللجنة يختلف كلياً عن حقيقة عملها، إذ كانت تؤكد على مسألة اختيار الموظفين للوظائف الإدارية ونقل تفاصيل وتحركات وتصريحات الوزراء العراقيين إلى المندوب السامي، وتقديم أفضل الخدمات للموظفين البريطانيين وتعديل رواتبهم وتزويدهم بالخيول، كذلك منحت للموظفين البريطانيين مكافآت مادية للذين يتعلمون اللغة العربية من خلال امتحان يجتازونه، بشرط ان لا يتجاوز عمر المتقدم عن خمس وثلاثين عاماً [٧].

ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تخطط لإعداد جيل من الموظفين البريطانيين، يمكن من خلالهم تحقيق نفوذها ومصالحها في العراق، وذلك عن طريق حكم العراق بنمط جديد من أنماط الإدارة ألا وهو نمط الإدارة الثنائية او المزدوجة مع ان الصلاحيات والامتيازات تكون أرجحيتها للموظفين البريطانيين.

ثانياً: صلاحيات الموظفين البريطانيين وامتيازاتهم في العراق في عهد الانتداب وموقف الملك فيصل منها

شعر الملك فيصل الأول بصعوبة التعامل مع الموظفين البريطانيين في العراق ، لاسيما وأن معظم هؤلاء الموظفين كان لا يشعر بالارتياح لتشكيل الإدارة المدنية في العراق واختيار فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، بسبب تمتعهم بالصلاحيات الواسعة في سنوات الاحتلال البريطاني ، فقد لاحظ الملك فيصل منذ تتويجه على عرش العراق في الثالث والعشرين من آب عام١٩٢١ ، أن أعمال المستشارين البريطانيين لا تقتصر على تقديم المشورة فقط ، وإنما كانوا يشاطرون الوزراء السلطة التنفيذية [٨]، كما لاحظ الملك أيضاً أن كبار الموظفين وصغارهم من البريطانيين يتدخلون في تفاصيل إدارة الدولة الداخلية، ما أضعف من مكانة الموظفين العراقيين ، وأوجد شعوراً عاماً بان الدولة تدار من

(٧) د.ك. و، الوحدة الوثائقية ، ملفة الموظفون الإداريون العسكريون ١٩١٦ – ١٩٢٠، رقم الملفة ٧٧ ، و٣٤.
(٨) المصدر نفسه ، ص٣٥.

قبل الموظفين البريطانيين[٩]، وقد رفض الملك ذلك رفضاً قاطعاً وطلب من الوزراء أن يتحملوا مسؤوليتهم كاملة، كما رفض طلباً تقدم به المندوب السامي برسي كوكس، مفاده عدم تدخل الملك في المسائل الإدارية وعليه " أن يعمل عمل ملك دستوري "[١٠].

ومن أجل تطوير كفاءة الجهاز الإداري ، اقترح الملك فيصل الأول على المندوب السامي البريطاني في الثامن من أيلول عام١٩٢١ تشكيل مجلس إصلاحات يتولى مهمة تحسين إدارة الدولة وتنظيمها ومعالجة المسائل المختلفة التي تتطلب حلولاً سريعة ، فضلاً على العناية والاهتمام بتطوير الكوادر الإدارية العراقية بصورة عامة[١١]، إلا أن هذا الاقتراح رفضه برسي كوكس ، مقترحاً على الملك فيصل مخاطبة الوزارات بالقضايا التي يراها مهمة، ويطلب منها العمل على حلها بحجة أن تشكيل مجلس إصلاحات سيكلف نفقات باهظة مع وجود حالة من التداخل بين صلاحيات الملك وصلاحيات مجلس الوزراء[١٢].

بينما أشار المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسيني إلى أن رواتب الموظفين البريطانيين قد قسمت بحسب الاتفاقية إلى أربع درجات تراوحت رواتبهم بين ألف وثمانمائة روبية وثلاثة الاف وخمسمائة روبية، عدا المخصصات والامتيازات الأخرى كالسكن والتنقل والسفر إلى بريطانيا سنوياً [١٣]، وهذا ما يدحض حجة برسي كوكس في رفضه لمقترح الملك فيصل الأول بتشكيل مجلس إصلاحات بذريعة تكليفه الميزانية نفقات باهظة.

ولعل أولى بوادر الخلاف بين الملك فيصل الأول والبريطانيين كانت خلال المفاوضات التي جرت بين الجانبين لعقد المعاهدة العراقية البريطانية من العام ١٩٢٢، وقد لاحظ الملك إصرار الحكومة البريطانية على فرض سيطرتها الفعلية على البلاد من خلال سيطرتها على الوظائف المهمة، وكذلك إقرارا الامتيازات والصلاحيات لهم، وعلى هذا الأساس لم يبق للملك والحكومة إلا التبعية الكاملة، ويصبح وجودهما مجرداً دمية بيد الإنكليز على حد تعبير المؤرخ فاروق صالح العمر. (الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ١٩٥٧، الصفحات ٤٦-٤٧) وبالفعل فقد فرض البريطانيون ملحق خاص بالموظفين البريطانيين ضمت المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢، يحدد آلية تعاقد الموظفين البريطانيين مع الحكومة العراقية من خلال استمارة تسمى استمارة المقاولة، تبين الامتيازات التي يحصل عليها الموظف البريطاني بموجب هذه الاستمارة وهي. (العمر، ١٩٨٨، صفحة ٣٢)

---

(٩) د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، الموظفون البريطانيون ١٩٢١ – ١٩٢٤ ، رقم الملفة ٣٩٨٥ /٣١١، و١١٤ ، ص٢٨٠

(١٠) المصدر نفسه، و١١٤ ، ص٢٨٠ -٢٨١.

(١١) المصدر نفسه، و١١٤ ، ص٢٨١.

(١٢) د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، المخابرات الصادرة من دار الاعتماد الوطنية لسنة ١٩٢١ – ١٩٣٢، رقم الملفة ٣٩٩٥ / ٣١١ ، و١١٦ ، ص١٩٥

(١٣) المصدر نفسه، و ١١٦، ص١٩٥.

١. الدرجة الوظيفية: يتحدد في استمارة العقد الدرجة الوظيفية في سبيل المثال كأن يكون مفتش إداري من الدرجة الأولى وعند عدم توفر مثل هذه الدرجة الوظيفية فقد دونت كلمة أو ما يماثلها، وذلك من أجل أن يحصل الموظف البريطاني على امتيازات وظيفة مفتش إداري وان لم يشغل هذه الوظيفة.
٢. الراتب: تتعهد الحكومة العراقية بدفع نصف راتب للموظف البريطاني قبل وصوله الى العراق، وراتباً تاماً بعد وصوله إلى العراق، وقبل أن يباشر بعمله في الوظيفة التي تعاقد عليها، على أن تتحمل الحكومة العراقية نفقات سفره أيضاً من بريطانيا إلى العراق، وكان يحق له السفر مجاناً ذهاباً وإياباً مرة واحدة، إذا كانت مدة خدمته خمس سنوات، ومرتين إذا كانت مدة خدمته عشر سنوات، على أن يكون السفر في وسائط النقل من الدرجة الأولى مع عائلته.
٣. السكن: تقوم الحكومة العراقية بتوفير المساكن للموظفين البريطانيين وبنسبة ايجار مقداره ٨% من رواتبهم على ان تجهز هذه الدور بالكهرباء والمراوح والماء.
٤. الاجازات: كان الموظف البريطاني يمنح عدة إجازات وبتسميات مختلفة، فهناك الرخصة المحلية، والتي لا تتجاوز احدى وعشرين يوما من كل سنة تقويمية، وهناك الرخصة الاعتيادية، فقد كان الموظف يستحق يوماً واحداً من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة أيام من الخدمة الفعلية.

ومن أجل ضمان الموظفين البريطانيين وحمايتهم صدر في العام ١٩٢٥ قانون باسم قانون محاكمات دعاوى الأجانب، ويتضمن كيفية تشكيل المحاكم بموجب الاتفاقية العدلية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢، وغير ذلك من الأمور التي تهم مصلحة الموظفين البريطانيين [١٤]، وهذا القانون شرع لتوفير الحماية لمرتكبي الجرائم والمخالفات من الموظفين البريطانيين.

كما نالت المسائل المالية والاقتصادية اهتمام الموظفين البريطانيين، إذ أولوا اهتماما بالوظائف المهمة في وزارات المالية ، وتحديدا الإدارة المركزية العليا في ديوان الوزارة ، إذ يوجد سبعة موظفين بريطانيين ويشكلون أكثر من نصف العدد الكلي للموظفين البالغ اثني عشر موظفاً خلال شهر تموز ١٩٢٥ ، كما أن الموارد الحيوية في وزارة المالية هي الأخرى تدار من موظفين بريطانيين منها في سبيل المثال المديرية العامة للكمارك التي كان يديرها المستر مينك (Munk)، ومديرية كمارك بغداد التي كان يديرها المستر مارشال

(١٤) د.ك. و، الوحدة الوثائقية، خدمات الموظفين البريطانيين ١٩٢٢ – ١٩٢٦، رقم الملفة ٣١٦ / ٣١١، ، و١٦، ص ١٧

(Marshal)، ومديرية كمارك البصرة التي كان يديرها المستر كوبير (Cooper)[١٥] . كما أن ميناء البصرة الذي يشكل مورداً اقتصادياً مهماً لوزارة المالية، كان يدار في العام ١٩٢٥ من خمسين موظفاً جميعهم من البريطانيين، كان من بينهم أحد عشر موظفاً، تقل أعمارهم عن خمس وعشرين سنة في وقت كانوا يعدون من كبار الموظفين البريطانيين المتعاقدين مع الحكومة العراقية [١٦].

وبعد تزايد حالة الرفض من الشعب العراقي للوجود البريطاني عامة والموظفين البريطانيين خاصة، فقد وجد المسؤولون البريطانيون موظفيهم بحاجة إلى صلاحيات عسكرية لدعم وجودهم ، لذلك أصدر المندوب السامي البريطاني في العام ١٩٢٦ تعليمات حصل بموجبها المفتشون الإداريون في الألوية على صلاحيات واسعة لقمع الانتفاضات وخاصة العشائرية من خلال مشاركة القوة الجوية البريطانية في العراق ، والقوات البرية ، وكان بإمكان المفتش الإداري ، على وفق التعليمات الجديدة ، الإيعاز إلى أكبر ضابط من أي مدينة عراقية باتخاذ الإجراءات الفورية ، ويطالب في برقية مستعجلة مساعدة القوة الجوية ، واشترطت هذه التعليمات أن يكون ضابط القوة الجوية البريطانية هو الذي يتولى المعركة مهما كانت رتب الضباط الآخرين من بريطانيين وعراقيين[١٧].

وكان وزير الداخلية العراقية رشيد عالي الكيلاني قد قدم في العام ١٩٢٧ مذكرة إلى مجلس الوزراء ، أشار فيها إلى الصعوبات التي يعاني منها الموظفون العراقيون في المناطق الإدارية النائية ، من قساوة الجو ، وتكاليف المعيشة الباهظة، وصعوبة إيجاد الدور السكنية لهم، ولاسيما في المناطق الشمالية والصحراوية الحدودية ، وأشار الكيلاني في مذكراته إلى ان هذه الظروف قد انعكست على أداء الموظف ما أدى إلى عدم انتظام الأمور الإدارية ، فضلاً على المعاناة الاقتصادية والصحية ، ما دفع ببعض الموظفين إلى ترك وظائفهم ، واقترح الكيلاني في ختام مذكرته ضرورة منح هؤلاء الموظفين مخصصات مناطق نائية [١٨]، وذلك تمييزاً من غيرهم من الموظفين داخل المدن .

إلا أن مستشار وزارة الداخلية كورنواليس (Kornalees) رفض هذا الاقتراح، مدعياً بان هذا النوع من المخصصات، يعد من المخصصات الشخصية التي قد تثير نوعاً من المشاكل بين الموظفين، كما أكد كورنواليس بان التعليمات التي وضعتها وزارة المستعمرات البريطانية

([١٥]) الذي وضع قانون محاكمات دعاوى الأجانب هو مستشار وزارة العدلية درور (Dirwar)، من الطبيعي أن تكون بنوده لصالح الموظفين البريطانيين. ينظر: د. ك. و، قانون محاكمة الأجانب لعام ١٩٢٥، **رقم الملفة**، ١٣١ /٣١١، و٢.

([١٦]) مطبعة الحكومة ، سجل مستخدمي حكومة العراق والبلاط الملكي ودار الاعتماد، بغداد، ١٩٢٥ ، ص٤١ -٤٢.

([١٧]) المصدر نفسه ، ص٤٤.

([١٨]) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، الملفة الإدارة العامة ١٩١٥ -١٩٢٨، رقم الملفة ٣١١/١١٢ ، و ١٣.

قد أكدت عدم منح أي نوع من أنواع المخصصات للموظفين في مصر والعراق، فأجاب وزير الداخلية الكيلاني على رد كورنواليس بقوله: " إن هذه المخصصات لا تعد مخصصات شخصية، وإنما يتم منحها على وفق تعليمات عامة تحدد المناطق التي يمنح موظفها مثل هذه المخصصات"(١٩).

واللافت للنظر أن مجلس الوزراء عندما ناقش مذكرة وزير المالية الذي أكد فيها عدم مقدرتها المالية على صرف أي مخصصات إضافية، لم يوافق المجلس على مقترح وزير الداخلية، ما رجح كفة مستشار وزير الداخلية البريطاني (٢٠).

وكان الموظفون البريطانيون يختارون الدور الفخمة سواء حكومية كانت أم أهلية، وكان يشترط في هذه الدار أن تكون مجهزة بكل ما من شأنه توفير وسائل الراحة لموظف البريطاني، وكانت وزارة المالية تتحمل نفقاتها، وفي الوقت الذي كانت فيه السيارات، بصفة عامة، مقتصرة على كبار الموظفين العراقيين من موظفي البلاط والوزراء وأعضاء مجلس النواب، فان البريطانيون جميعهم كانوا يمتلكون السيارات، وكان بعضهم بدرجات وظيفية صغيرة (٢١).

وفي سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية عام١٩٢٩ – ١٩٣٩ (٢٢)، لجأت الحكومة العراقية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات للتخفيف من حدة الأزمة، وقد شملت هذه الإجراءات نسبة عالية من الموظفين العراقيين، منها في سبيل المثال صدور قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني، وإنهاء خدمات العديد من الموظفين الذين تقتنع الحكومة بوجوب الاستغناء عنهم. (كمال مظهر أحمد، ١٩٨٧، الصفحات ٨٥–١١٥)

وبالمقابل فأن الموظفين البريطانيين كانوا يحتفظون بامتيازاتهم ، رغم ظروف هذه الأزمة ، واستمر راتب الموظف البريطاني يفوق راتب نظيره العراقي ، وفي الوقت نفسه كان كبار الموظفين البريطانيين يتصرفون بشكل يدل على عدم اكتراث بأحوال العراق الاقتصادية، وقد حصل الموظفون البريطانيون على ضمانات لحماية مصالحهم في العراق ومنها الإعفاء من الضرائب وسلطة القانون المحلية ، وذلك بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية، في الثلاثين من حزيران العام١٩٣٠ ، على الرغم من إعلان الحكومة البريطانية آنذاك ، أنها تحملت نفقات الموظفين العاملين في دار الاعتماد البريطاني جميعهم ، بدا من أول السنة المالية أي العام ١٩٣١. (كمال مظهر أحمد، ١٩٨٧، الصفحات ٩٧–٩٨)

(١٩) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، الحكام السياسيون في العراق ١٩١٦ – ١٩٣٠، رقم الملفة ١١٠ /٣١١ ، و ٧٥.
(٢٠) مطبعة الحكومة ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٢٨ ، ص٢٧.
(٢١) المصدر نفسه ، ص٢٨.
(٢٢) د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، عنوان الملفة الإدارة العامة ١٩١٥ -١٩٢٨ ، رقم الملفة ٣١١/١١٢ ، و١٤.

وقد بذل الملك فيصل جهوده الحثيثة للحد من نفوذ الموظفين البريطانيين وتخفيض أعدادهم ، فقد أكد ضرورة نقل الوظائف من البريطانيين إلى العراقيين ، إذ طلب بأن يكون مدير البريد عراقياً لا بريطانياً ، لكن السير برسي كوكس اعترض على طلب الملك ، بحجة قلة كفاءة الموظف العراقي وعدم معرفته باللغات الأجنبية ، لكن إصرار الملك فيصل الأول حال دون تحقيق هدف المندوب السامي البريطاني، وقد عين حكمت سليمان أول مدير عام للبريد العراقي في الأول من نيسان عام ١٩٢٣ ، بعد ان كان يدار من قبل الموظفين البريطانيين منذ أولى سنوات الاحتلال البريطاني للعراق. (العمر، ١٩٨٨، صفحة ٢٤٣)

كما أن الملك فيصل الأول حافظ على علاقاته الودية مع زعماء العشائر ورؤسائها ، وعمل على حل الكثير من الخلافات الناشئة بين العشائر ، وتشير الوثائق العراقية ، بأن الملك فيصل الأول ، كان يكلف زعماء العشائر بحل مشاكل الأراضي وتسوية الخلافات الناتجة عنها في محاولة لكسبهم إلى جانبه أمام تزايد الضغوط البريطانية ، حتى وصل الامر مثلا الى تدخل الشيخ عبد الواحد الحاج سكر بعزل بعض المسؤولون الحكوميون وإبدالهم بغيرهم ، ففي تقرير المفتش البريطاني للواء الديوانية أكد ذلك قائلاً : " سمعت إشاعة أن عبد الواحد أعلن صراحة عن عزمه تبديل متصرف لواء الديوانية عبد الله بيك وأخبر أتباعه بانه لن يعود حتى يجلب معه المتصرف الجديد، وأن صاحب الجلالة الملك وعد عبد الواحد أنه سيسعى لتبديل متصرف اللواء لأجل خاطره حتى لو أدى ذلك لحل الوزارة وفقدان عرشه". (علي، ١٩٩٠، صفحة ٣٨)

ويشير المؤرخ العراقي حنا بطاطو إلى أن السلطات البريطانية قد عمدت إلى تعيين رؤساء عشائر موالين لها على رأس كل عشيرة لضمان وقوفهم إلى جانبها، لذلك وضع الملك فيصل خطة سرية تهدف إلى ضرب مراكز القوة المنافسة له والمدعومة من قبل بريطانيا من رؤساء العشائر، فوضع شيوخ معاديين للشيوخ الذين وضعتهم قوات الاحتلال على رأس كل عشيرة في الفرات الأوسط، وكلف الملك فيصل الشيخ عبد الواحد الحاج سكر [٢٣] ومتصرف لواء الحلة علي جودت الايوبي لتنفيذ هذه الخطة. (بطاطو، ١٩٩٠، صفحة ١٢٧)

([٢٣]) عبد الواحد الحاج سكر، هو عبد الواحد سكر فرعون ياقوت عبود شبيب أحمد إبراهيم من رؤساء عشيرة آل فتلة في المشخاب المعروفة في الفرات الأوسط ، ولد عام ١٨٨٠ بناحية المشخاب التابعة لقضاء أبي صخير في لواء الديوانية ، قاد عشيرته في حركة الجهاد العام ١٩١٤ والثورة العراقية الكبرى العام ١٩٢٠، وكان عبد الواحد أحد الأعضاء البارزين في حزب الإخاء الوطني ، أصبح عضواً في مجلس النواب الدورة الرابعة عام ١٩٣٣ ، الدورة السادسة عام ١٩٣٥، وفي الدورة السابعة عام ١٩٣٧، فاز بالترشيح للمجلس التأسيسي في الدورة التاسع عام ١٩٣٩ ، توفي في ٧ تشرين الأول ١٩٥٦ في المشخاب ، للتفاصيل ينظر : (الطائي، ٢٠٠٣)

وكان الملك فيصل ممتعض جداً من سلوك الموظفين البريطانيين، ويصف لنا أحد مرافقيه، وهو علي جودة أثناء رحلة مجيء الملك فيصل إلى العراق، سلوك برترام توماس (P. Toms)، مفتش الحلة الإداري، الذي أتسم بالصلف وقلة الذوق حينما استقبل الملك فيصل في الحلة، اذ وجه له الأسئلة الآتية:

- برترام توماس: لماذا جئت إلى العراق؟
- الملك فيصل الاول: لماذا تسألني؟
- برترام توماس: لأن الأهالي لا يريدوك
- الملك فيصل الاول: لماذا تريد أن تتدخل أنت بيني وبين الأهالي؟
- برترام توماس: حتى أخبرك
- الملك فيصل: لست بحاجة إلى خبرك سوف ترى ما إذا كانوا يريدوني أم لا. (بطاطو، ١٩٩٠، الصفحات ١٢٧–١٢٨)

وهكذا استمر الملك فيصل الأول في بذل الجهود للحد من نفوذ الموظفين البريطانيين وتخفيض أعدادهم وصولاً إلى الاستقلال ودخول العراق عصبة الأمم في الثالث من تشرين أول عام ١٩٣٢ (جودة، ١٩٦٧، صفحة ٤)، الذي يعد انجازاً سياسياً للملك فيصل الأول حينما خرج العراق ولو بالاسم من مجموعة الدول المحتلة ، وأصبح المندوب العراقي يجلس جنباً إلى جنب مع مندوبي الدول ذات السيادة بعد أن كان الموظف البريطاني هو المسؤول عن سياسة العراق الخارجية ، فضلاً عن تأثيره في السياسة الداخلة ، وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن الملك فيصل بذل جهوداً كبيرة للحد من نفوذ وتأثير الموظفين البريطانيين إلى درجة أثار استياء المسؤولين البريطانيين في العراق ، ومنهم (كيهان كورنواليس) مستشار وزارة الداخلية الذي قال عن الملك فيصل الأول : " أنه شخص متعب كثيراً ، فهو باستمرار يتدخل بالتعيينات، والمسائل الأخرى ، ما يجعل وضعي حرجاً ، لقد قلّ صبري معه ... وأنني واثق أن مستشاريه يحثونه على فرض نفسه لدرجة أنه في بعض الأحيان يرفض النصائح المخلصة التي يقدمها له المندوب السامي ..... انني أشعر أنه يجب عليّ أن اعترف بفشلي في محاولتي إبقاءه داخل الحدود المطلوبة، اعتقد أن طبيعة العناد الشديد لاتمكن أي شخص من النجاح فيما حاولت القيام به ". (العمر، ١٩٨٨، صفحة ٣٠٩) (البرقاوي، ١٩٨٠، صفحة ١٧١)

<u>ثالثاً:</u> موقف مجلسي النواب والأعيان من الموظفين البريطانيين

لعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا ، بأن مجلس النواب والأعيان كانا على صلة وثيقة بموضوع الموظفين البريطانيين في العراق من خلال مناقشة أبواب الميزانية العامة ، ومنها رواتب الموظفين البريطانيين وامتيازاتهم ، إذ أبدوا ملاحظاتهم واعتراضاتهم على المبالغ

الضخمة والامتيازات الكبيرة التي يتقاضاها الموظفون البريطانيون في وقت كانت الأبواب الأخرى في ميزانية الدولة تعاني من النقص الكبير في الأموال وتحديدا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك، وهذا ما يتضح من متابعة جلسات مجلس النواب والأعيان لبيان الموقف من قضية الموظفين البريطانيين في العراق

١- **مجلس النواب:**

أخذت قضية صلاحيات الموظفين البريطانيين وامتيازاتهم حيزاً كبيراً في مناقشات مجلس النواب العراقي ومحاضره ، وقد اتسمت بعض مناقشات المجلس بشدة لهجتها في بعض الأحيان ، تحديدا في الاجتماع الاعتيادي للمجلس في الجلسة الحادية والأربعين في الخامس عشر من تشرين الأول عام١٩٢٥ ، جرت مناقشة حادة جداً بين ياسين الهاشمي ، نائب بغداد وعبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ، حينما تطرق الهاشمي إلى كثرة أعداد الموظفين البريطانيين في وزارة المالية ، إذ أشار إلى أن هناك وظيفة واحدة فيها أكثر من سكرتير بريطاني ، وأتهم رئيس الوزراء " بالرغبة الشديدة في استخدام البريطانيين بكثرة " ، حتى عندما كان الهاشمي يشغل منصب وزير الداخلية في عهد وزارة عبد الرحمن النقيب ، فرد عبد المحسن السعدون ، بان المسؤول عن السياسة العامة في ذلك الوقت هو رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، وأنه كان وزيراً للداخلية ، وكانت مقترحاته تعرض على مجلس الوزراء الذي كان له الحق من قبول أو رفض المقترحات. (الادهمي، ١٩٩٠، الصفحات ٧٦-٧٧) (التكريتي، ١٩٩١، صفحة ١٨٤)

وفي أثناء الجلسة تم مناقشة تقرير لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش، فقال نائب بغداد محمود رامز أن السياسة الداخلية للبلاد تكاد تكون مفقودة، لأسباب عديدة في مقدمتها استخدام الموظفين البريطانيين وتقاضيهم الرواتب الضخمة، ما لا يتناسب مع مالية العراق، في حين أن خطاب العرش أكد " بان مالية حسنة جداً وتسير سيراً حسناً "، وهذا بجانب الواقع والحقيقة " [٢٤].

وفي الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب في الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٢٦ طلب نواب المجلس من وزير الأشغال والمواصلات بزيارة دائرة السكك الحديد، ليرى دوائرها ملأى بالزنوج والهنود والبريطانيين، وليعرف أن الكثير من وارداتها ذهبت هباء، على هؤلاء الأجانب وإذ قال النائب عن بغداد محمود رامز،" أن ما يحصل في دوائر السكك الحديد هو ليس فقط ضحك على الذقون، بل هو أخذ أموال أبناء الأمة الفقراء والمساكين.."[٢٥]. إن تأثيرات الموظفين البريطانيين قد تجاوزت الأسس والتقاليد المتعارف

(٢٤) محاضر جلسات مجلس النواب **وسنرمز لها م. م. ن** ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ م ، الجلسة الحادية والأربعين في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص٣٢١.
(٢٥) المصدر نفسه ، ص٣٢٢.

عليها، هذا ما أكده نائب بغداد محمود رامز، اذ ذكر بأن عطلة دائرة الكمارك كانت يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة، وأن مراسلات هذه الدائرة هي باللغة الإنكليزية، بل أن كبار الموظفين البريطانيين في وزارة المالية رفضوا تعليماتها حول صلاحية هذه الوزارة المتعلقة بطرد الموظفين البريطانيين او معاقبتهم [٢٦].

وهكذا يتضح أن هذه الدائرة واقعة تحت تأثير الموظفين البريطانيين الذي أصروا على اعتماد اللغة الإنكليزية في مراسلاتهم ، بينما كان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً في الأول من نيسان العام١٩٢٢، جاء فيه اعتماد اللغة العربية محل اللغة الإنكليزية ، بدأ من ذلك التاريخ في الدوائر الحكومية كافة ، والتي اعدها لغة البلاد الرسمية[٢٧]، وناقش مجلس النواب في الجلسة الاعتيادية لسنة العام ١٩٢٨ ، الرواتب التي يتقاضاها المستشارون البريطانيون في وزارة المالية ، اذ يتقاضى المستشار الأول أربعة الأف روبية ، والثاني الف وثمانمائة روبية، والثالث الف وثلاثمئة روبية ، وأكدوا أن هذه الرواتب التي تستخرج من مالية العراق باهظة جداً. (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، صفحة ٧٣/١)

في الثلاثين من مايس عام ١٩٢٩ ، وفي أثناء اجتماع مجلس النواب في دورته الثانية، بحثوا التجاوزات التي ارتكبت حتى من مجلس الوزراء أحياناً ، حينما جرى تعيين الموظفين البريطانيين خلافاً لبنود المعاهدة العراقية – البريطانية ، كما حصل في تعيين مدير الكمارك في بغداد ومدير الكمارك في البصرة ومنحهما الدرجة الثالثة ، في حين إنهما يستحقان الدرجة الرابعة ، فطالب نواب المجلس بمعاقبة المسؤول عن مثل هذه التجاوزات حتى وان كان وزيراً ، بل طالبوا بعدم اعتماد قرارات مجلس الوزراء المخالفة لنصوص المعاهدة العراقية – البريطانية ، والتي تمنح الموظفين البريطانيين صلاحيات وامتيازات لا تعتمد على أسس إدارية أو قانونية [٢٨].

٢- <u>مجلس الأعيان</u>

كان الموقف من الموظفين البريطانيين داخل مجلس الأعيان، يعد صورة مصغرة لموقف أعضاء مجلس النواب، على الرغم من كون أعضاء المجلس نخبة مختارة وغير منتخبة، ولكن مع ذلك فقد ارتفعت داخل أروقة مجلس الأعيان أصوات وطنية مخلصة، تمثل رأي القوى الوطنية المعارضة للسياسة البريطانية واستغلالها لموارد العراق بأشكاله المختلفة، والذي يمثل الموظفون البريطانيون جانباً مهماً منه. عندما ناقش أعضاء مجلس الأعيان مرسوم نقل وإضافة ميزانية العام ١٩٢٧ ، ومنهاج الأعمال الرئيسة رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨، تحدث عضو مجلس الأعيان مولود مخلص ، عن موضوع الرواتب والتعيينات في

([٢٦]) **م. م. ن** ، الجلسة الثالثة عشر ، ٢٣ كانون الأول ، ١٩٢٦ ، ص١٢٤.
([٢٧]) **م. م. ن**، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨م ، ٣٠ مايس ١٩٢٩ ، ص٦٧٠.
([٢٨]) **م. م. ن** ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ م ، ٣٠ مايس ١٩٢٩ ، ص٦٧٠

وزارة المالية ، اذ قال : " ان المعاهدة نصت على استخدام فقط ثمانية عشر موظفاً بريطانياً في العراق لكن ذلك لم يتم الالتزام به ، وتقوم الحكومة بتعيين الموظفين البريطانيين ومنحهم امتيازات لا علاقة لها بالقوانين ، وأعلن احتجاجه على تعيين اثنين من الموظفين البريطانيين أحدهما في ضريبة الدخل ، والأخر في لجنة الملاك ، وناشد الحكومة بان تتوقف عن إصدار القرارات والمراسيم التي اعدها مخالفة للقانون الأساسي[٢٩]، كما انتقد أعضاء مجلس الأعيان بشدة ، سيطرة الموظفين البريطانيين على بعض المؤسسات الحيوية مثل ميناء البصرة والسكك الحديد، واعدها أنها مؤسسات عراقية ، ولكن العراقيين محرومون من الاشتغال فيها كلياً[٣٠].

رابعاً: موقف الأحزاب العراقية

كان للأحزاب والجمعيات الوطنية والسياسية دور واضح في التصدي الى موضوع الموظفين البريطانيين في العراق، وإعلان مطالبتهم للحكومة في مختلف المناسبات بإنهاء نفوذ الموظفين البريطانيين، مؤكدين أن تحقيق استقلال العراق التام لا يتم إلا بإنهاء هذا النفوذ. وكان الحزب الوطني وحزب النهضة العراقي قد أقاما احتفالاً في ساحة القشلة بمناسبة الذكرى الثانية لتتويج الملك فيصل الأول في العام الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢٢، وقد ألقيت في الاحتفال خطب حماسية ألقاها محمد مهدي البصير باسم الحزب الوطني العراقي، ومحمد حسن كبة باسم حزب النهضة العراقي، طالبوا فيها الملك والحكومة بالعمل على استكمال سيادة العراق بالاستقلال التام [٣١].

وحينما وصل كبير الموظفين البريطانيين في العراق السير برسي كوكس إلى ساحة الاحتفال قد تعرض إلى إهانة مباشرة من المتظاهرين، إذ رددوا شعارات تندد بالحكم البريطاني وممثليه في العراق، وقد أشار التقرير البريطاني إلى عصبة الأمم في آذار ١٩٢٣، " ان المتطرفين يؤكدون بأعلى أصواتهم بان الموظفين البريطانيين لايزالون أسياد البلاد الحقيقيين وأنهم يديرون شؤون البلاد من خلال حكومة عربية صورية ... ". (البصير، ١٩٣٣، صفحة ٥٥)

وفي الوقت نفسه هاجمت الأحزاب الوطنية العراقية سياسة الحكومة البريطانية من خلال البيانات التي كانت تنشرها في الصحف العراقية، كما جاء في بيان الحزب الوطني العراقي الذي أكد بأن من واجبه أن يدعو أبناء البلاد إلى التكاتف والوقوف بوجه المسؤولين البريطانيين الذين عملوا على زيادة صلاحيات وامتيازات الموظفين البريطانيين في العراق ،

([٢٩]) **م. م. ن** ، الدورة الانتخابية الثانية ، الجلسة الثالثة والأربعون ، ١١ مايس ١٩٢٩ ، ص٥٥٥.
([٣٠]) محضر جلسات مجلس الاعيان ، الدورة الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة السابعة ، ٢١ حزيران ١٩٢٨ ، ص٤٠.
([٣١]) المصدر نفسه، ص٤١.

يقابل ذلك زيادة معاناة وقلة امتيازات الموظفين العراقيين (البصير، ١٩٣٣، صفحة ٥٦)، كما هاجم حزب النهضة الحكومة العراقية ببيان وصفها بالتساهل والتواطؤ مع الحكومة البريطانية، مشير إلى تذمر الرأي العام من الوجود البريطاني بصفة عامة ، والموظفين بصورة خاصة، مؤكداً أن العراقيين لديهم القدرة والكفاءة على إدارة شؤون بلادهم بعيداً عن التدخل الأجنبي. (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، صفحة ١١٩/١)

في العاشر من آذار العام ١٩٣٠ ، ألقى رئيس الوزراء ناجي السويدي خطاباً في الاجتماع الذي عقده حزب التقدم، أشار فيه إلى أنه اضطر إلى تقديم استقالته بسبب فشل وزارته في تنفيذ منهاجها المعلن، ومن بين مواد هذا المنهاج هو إنهاء عقود بعض الضباط البريطانيين المستخدمين من شرطة العراق، وخمسة مفتشين إداريين بريطانيين في حكومة العراق. (البصير، ١٩٣٣، صفحة ٥٨)

وبمناسبة الذكرى التاسعة لشهداء ثورة العشرين التحررية أصدرت الأحزاب نشرة موجهة إلى الشعب العراقي ، وفيها دعت شباب بغداد أبناء الأمة العراقية لحضور قراءة سورة الفاتحة وصلاة الغائب عصر يوم الاثنين في الثلاثون من حزيران العام١٩٣١ في جامع الحيدر خانة في بغداد ... ، وبعد أن توافد الشباب المثقفون الوطنيون على الجامع صدرت أوامر الحكومة بمنع الاجتماع، فقرر المجتمعون التوجه صوب بناية الحزب الوطني العراقي لإحياء هذه الذكرى فيه ،لأن الحزب الوطني العراقي مجاز رسمياً من قبل وزارة الداخلية العراقية ، فتجمعوا أمام البناية وقد استقبلهم جعفر أبو التمن رئيس الحزب ، وألقى خطاباً فيهم جاء فيه : " إن إدارة البلاد هي بيد الإنكليز لا بيد العرب ، إذ أن معظم الموظفين ليس إلا آلة بيد الأجنبي الغاصب ، وأن الوزارة الحالية تشتغل لحساب الإنجليز لا العرب ... " ، ثم ألقى أحد أعضاء الحزب (محمود الملاح) قصيدة اكد فيها ، أن الحكومة الحالية تركت أمور البلاد بيد البريطانيين ، لذلك فقد استغلوا إمكانيات البلاد الاقتصادية إلى درجة خطيرة. (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٨٢، صفحة ١٥٤/٣)

وبإيعاز من حزب الإخاء الوطني، عقدت جمعية أصحاب المصانع اجتماعاً في الثالث من تموز العام ١٩٣١، قررت فيه البدء بإضراب عام لهم، احتجاجاً على فرض رسوم البلديات التي تبدأ في الخامس من تموز العام نفسه [٣٢].

في الرابع من تموز العام ١٩٣١، عقدت الأحزاب الوطنية اجتماعاً في مقر الحزب الوطني، وقد تحدث رشيد عالي الكيلاني فيه عن بنود المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠، وبخاصة ما يتعلق بصلاحيات الموظفين البريطانيين وامتيازاتهم، التي نصت عليها

[٣٢] د. ك. و، وزارة الداخلية، صورة كتاب شرطة بغداد، رقم الملفة ٣١١/٢٨٥، تقارير سياسة لسنة ١٩٣١، ص٥٣.

المعاهدة وقال ما نصه: " أن المعارضة ترفض المعاهدة لأنها سوف تمنح الموظفين الإنكليز صلاحية التدخل في شؤون البلاد الإدارية والسياسية ... "[٣٣].

ومن جانبها أقامت جمعية عمال المطابع اجتماعاً في فندق دار السلام في الثاني من آب العام١٩٣١ دعت إليه ما يقارب من ثلاثمائة شخصاً، ألقى فيه سكرتير الجمعية خطاباً طلب فيه من العمال العراقيين بطرد الأجانب، لأنهم أصبحوا ينافسون العامل العراقي على خير بلاده. (الغريري، ٢٠٠٦، الصفحات ٧٠-٧١)

وبمناسبة دخول العراق عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول العام ١٩٣٢، الذي أنهى سياسة الموظفين البريطانيين وجعلهم يتعاملون مع دولة ذات كيان سياسي، وليس مع مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني، أصدر الحزب الوطني العراقي بيانا بهذه المناسبة أكد فيه حالة الرفض الوطنية للموظفين البريطانيين في العراق لأنهم " نصبوا أنفسهم أولياء علينا وقعدوا وقابلونا... واحتلوا بلادنا من الباب إلى المحراب..." [٣٤]. (الغريري، ٢٠٠٦، صفحة ٨٢)

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الامتيازات وصلاحيات الموظفين البريطانيين في العراق أبان سنوات الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠ – ١٩٣٢ ، كانت هدفاً مهماً من أهداف الحكومة البريطانية ، الذي تنوي من ورائه تحقيق غايات ثلاثة هي المحافظة على البقاء ، وبسط النفوذ السياسي ، وتوسيع نطاق الاستغلال الاقتصادي ، ومن سياق الدراسة نجد أن الموظفين البريطانيين عينوا كمستشارين ثم كخبراء في دوائر الدولة كافة ، وحتى الدوائر العسكرية الحساسة منها ، وقد خصصت لهم رواتب ضخمة وامتيازات خاصة ، في وقت كانت ميزانية العراق تعاني من النقص الكبير في بعض أبوابها ، وكانت الإدارة البريطانية تعمل بأساليب مختلفة وعبر قنوات متعددة من أجل أن يبقى العراق تابعاً اقتصادياً وإدارياً لها، إذ كانت المدن العراقية تدار من قبل موظفين بريطانيين يسمون بالحكام السياسيين كانوا مسؤولين أمام الإدارة المركزية التي منحتهم صلاحيات إدارية وقضائية واسعة بل وجهزتهم بقوات عسكرية محلية . وكشفت الدراسة عن محاولات الملك فيصل الأول والحكومات العراقية المتعاقبة للأعوام ١٩٢١ -١٩٣٢، التخلص من نفوذ هؤلاء الموظفين، من خلال التشريعات التي نصت على تقليص صلاحياتهم ووضع حد للامتيازات التي كانوا يتمتعون

([٣٣]) د. ك. و، وزارة الداخلية ، تقارير الاستخبارات الخاصة لإدارة التحقيقات الجنائية لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، ص٨١.

([٣٤]) د. ك. و، وزارة الداخلية ، ، تقارير الاستخبارات الخاصة لإدارة التحقيقات الجنائية لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، ص٨٢.

بها، تحديدا بعد ان تصاعدت الأصوات المعارضة لهم من قبل بعض أعضاء مجلسي النواب والأعيان.

المراجع

(1918). *Report of Administration for 1918 of derision and districts of the occupied territories in mespotamia administration report.* Baghdad.

أحمد رفيق البرقاوي. (١٩٨٠). *العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ، ١٩٢٢ – ١٩٣٢*. بغداد: دار الرشيد للنشر.

ارنولد تالبوت ويلسون. (١٩٦٩). *بلاد ما بين النهرين بين ولائين*. (فؤاد جميل، المترجمون) بغداد: دار الجمهورية.

برسي كوكس، و هنري دوبس. (١٩٥١). *صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة ١٩١٤ –١٩٢٦*. (بشير فرجو، المترجمون) الموصل: مطبعة الاتحاد الجديدة.

حنا بطاطو. (١٩٩٠). *العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*. (عفيف الرزاز، المترجمون) بيروت.

ستيفن همسلي لونكريك. (١٩٨٨). *العراق الحديث (١٩٠٠ –١٩٥٠)*. (سليم طه التكريتي، المترجمون) بغداد.

(١٩٢٥). *سجل مستخدمي حكومة العراق والبلاط الملكي ودار الاعتماد*. بغداد: مطبعة الحكومة.

صالح عباس ناصر الطائي. (٢٠٠٣). *عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى عام ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)*. بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.

عبد الرزاق الحسني. (١٩٥٧). *تاريخ العراق السياسي الحديث*. لبنان: مطبعة العرفان.

عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٢). *تاريخ الوزارات العراقية* (المجلد ١). بيروت.

عبد المجيد كامل التكريتي. (١٩٩١). *الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدول العراقية الحديثة ١٩٢١ – ١٩٣٢*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

علي جودة. (١٩٦٧). *ذكريات ١٩٠٠ – ١٩٥٨*. بيروت: مطابع الوفاء.

علي حمزة سلمان. (١٩٩٠). *تطورات الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١ – ١٩٤٥: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)*. كلية الآداب – جامعة بغداد.

علي ناصر حسين. (٢٠٠٨). *الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١: دراسة في تاريخ العراق الحديث*. بغداد.

فاروق صالح العمر. (١٩٨٨). *المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، ١٩٢٢ – ١٩٤٨*. بغداد: دار الحرية للطباعة.

فيليب ويلارد ايرلاند. (١٩٤٩). *العراق دراسة في تطوره السياسي*. (جعفر الخياط، المترجمون) بيروت: دار الكشاف للنشر.

قيس جواد علي الغريري. (٢٠٠٦). *رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢ – ١٩٦٥*. بغداد: شركة الحوراء للطباعة والنشر.

كمال مظهر أحمد. (١٩٨٧). *صفحات من تاريخ العراق المعاصر: دراسة تحليلية*. بغداد.

لوريمر. (١٩٧٥). *دليل الخليج، القسم التاريخي، اعدها قسم الترجمة بمكتب (أميردولة قطر)* (المجلد ٤). قطر.

محمد مظفر الادهمي. (١٩٩٠). *الصراع السياسي على السلطة بين الملك فيصل الأول وبريطانيا*. بغداد.

محمد مهدي البصير. (١٩٣٣). *تاريخ القضية العراقية* (المجلد ١). بغداد.

(١٩٢٨). *مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧*. بغداد: مطبعة الحكومة.

وميض جمال عمر نظمي. (١٩٨٥). *ثورة ١٩٢٠، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق*. بغداد.

References:

- (1918). Report of Administration for 1918 of derision and districts of the occupied territories in mespotamia administration report. Baghdad.
- (1925). Register of users of the Government of Iraq, the Royal Court and the House of Reliance. Baghdad: Government Press.
- (1928). Decisions of the Council of Ministers for the year 1926 - 1927. Baghdad: Government Press.
- Abdul Majeed Kamel Al-Tikriti. (1991). King Faisal I and his role in establishing the modern Iraqi states 1921 - 1932. Baghdad: House of General Cultural Affairs.
- Abdul Razzaq Al-Hassani. (1957). Iraq's modern political history. Lebanon: Al-Irfan Press.
- Abdul Razzaq Al-Hassani. (1982). A History of Iraqi Ministries (Volume 1). Beirut.
- Ahmed Rafik Al-Barqawi. (1980). Political Relations between Iraq and Britain, 1922 - 1932. Baghdad: Dar Al-Rasheed Publishing.
- Ali Hamza Salman. (1990). Postal Services Developments in Iraq 1921-1945: A Historical Study, Master's Thesis (unpublished). College of Arts - University of Baghdad.
- Ali Nasir Hussain. (2008). The British Administration in Iraq 1914-1921: A Study in the Modern History of Iraq. Baghdad.
- Ali quality. (1967). Memories of 1900 - 1958. Beirut: Al-Wafa Press.
- Arnold Talbot Wilson. (1969). Mesopotamia between two principalities. (Fouad Jamil, translators) Baghdad: Dar Al-Jumhuriya.
- Farouk Saleh Al-Omar. (1988). Iraqi-British treaties and their impact on internal politics, 1922 - 1948. Baghdad: Dar Al-Hurriya for printing.
- Hanna Batatu. (1990). Iraq: Social classes and revolutionary movements from the Ottoman era until the establishment of the Republic. (Afeef Al-Razzaz, translators) Beirut.
- Kamal Mazhar Ahmed. (1987). Pages from the history of contemporary Iraq: an analytical study. Baghdad.
- Lorimer. (1975). Gulf Guide, Historical Section, prepared by the Translation Department of the Office of (Emir of the State of Qatar) (Volume 4). Diameter.
- Muhammad Mahdi Al-Basir. (1933). History of the Iraqi Issue (Volume 1). Baghdad.
- Muhammad Muzaffar Al-Adhamy. (1990). The political struggle for power between King Faisal I and Britain. Baghdad.

- Percy Cox, and Henry Dobbs. (1951). A page from the modern history of Iraq from 1914-1926. (Bashir Farjo, translators) Mosul: New Union Press.
- Philip Willard Ireland. (1949). Iraq a study in its political development. (Jaafar Al-Khayat, translators) Beirut: Dar Al-Kashf Publishing.
- Qais Jawad Ali Al Ghurairy. (2006). Rashid Ali Al-Kilani and his role in Iraqi politics 1892-1965. Baghdad: Al-Hawra Printing and Publishing Company.
- Saleh Abbas Nasser Al-Tai. (2003). Abdel Wahed Al-Hajj Sukkar and his national role until 1956, a master's thesis (unpublished). Baghdad: Institute of Arab History and Scientific Heritage.
- Stephen Hemsley Lunkrick. (1988). Modern Iraq (1900-1950). (Saleem Taha Al-Tikriti, translators) Baghdad.
- Wahid Jamal Omar Nazmi. (1985). The 1920 revolution, the political, intellectual and social roots of the independence Arab national movement in Iraq. Baghdad.